

أثر التغيرات السياسية على الاستقرار والتنمية في رواندا

إعداد

الدكتور/ آدم عبدالله عمر

رئيس قسم القانون والعلوم السياسية

ومحاضر بجامعة أنجمينا والجامعات التشادية

Dr. Adam Abdallah Oumar

Head of Law and Political Science Department

.Lecturer at Ndjamena University and Chadian Universities

Email: tamoukissa93@gmail.com

عبدالقادر عبدالرحمن رمضان

Abdelgadir Abdelrahman Ramadan

محاضر بجامعة أنجمينا - قسم القانون والعلوم السياسية

abdelgaderdardar@gmail.com

مستخلص:

إن دولة رواندا تعتبر من أهم الدول الأفريقية التي استطاعت تحقيق تأثير التغيرات السياسية في الاستقرار والتنمية للشعب الرواندي، ونهضة رائدة وتطور في مسار التنمية المستدامة، وبالرغم من ذلك عرفت دولة رواندا العديد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كانت الدولة تعاني بالكثير من المشاكل، وتزيد الدولة التنمية والازدهار باعتبار ما تمتلكه من ثروات وموارد طبيعية وغير طبيعية وبالتالي فإن الحاجة الى الاستغلال العقلاني لتوفير الإمكانيات وفرص لتقليص الفجوة، إن هذا البحث يركز على تأثير عملية التغير السياسي على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا، بعد انتهاء الحرب الاهلية واعمال القتل والعنف، كانت دولة رواندا في حاجة لتغير شامل لإعادة الاعمار في جميع المجالات السياسية وغيرها.

وكذلك جميع الإصلاحات في الدولة، وتقييم عمليات التغيرات وتأثيرها الديمقراطي على المواطن الرواندي وتحسين عملية تداول سلمي للسلطة واستمرار النظام الديمقراطي وإقامت مؤسسات فاعلة وإصلاح المؤسسات القديمة والابتعاد عن الحروب الأهلية وغيرها.... واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتاريخي باعتبارهما انسب المناهج لتنفيذ مثل هذه البحوث التي تتناول أثر التغيرات السياسية والأثار المترتبة في دولة رواندا.

Abstract

Rwanda is considered one of the most important African countries that has successfully leveraged political changes to achieve stability and development for its people, leading to a pioneering renaissance and progress in sustainable development. However, Rwanda has also experienced numerous political, economic, and social crises, which caused significant challenges for the country. Despite these difficulties, Rwanda continues to advance in development and prosperity, given its wealth of natural and non-natural resources. Therefore, there is a need for a rational approach to resource utilization to bridge gaps and create opportunities.

This research focuses on the impact of political change on stability and development in Rwanda. After the end of the civil war and the acts of violence and killings, the country required comprehensive transformation to rebuild all sectors, particularly in politics and other fields. It also examines the various reforms implemented, assesses the impact of political changes on democracy and Rwandan citizens, and explores improvements in peaceful power transitions, the continuation of the democratic system, the establishment of effective institutions, and the reform of old ones while avoiding civil conflicts and instability.

This study adopts both the descriptive and historical approaches, as they are the most suitable methodologies for analyzing the impact of political changes and their consequences in Rwanda.

المقدمة:

إن بداية أثر التغيرات السياسية على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا باتت فيه عملية تطور تحظى بأهمية كبيرة في جميع المجالات منذ منتصف التسعينات القرن الماضي، الذي شهد لدولة رواندا نوع من

النزاهة والديمقراطية والعيش الكريم للمواطن، هذه هي أحد المراحل لعمليات التغيير الديمقراطي، ولاقت تلك العملية تأثير التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الرواندي يعتبر نجاحا لبعض الدول في القارة الافريقية التي قامت على النظم الديمقراطية القائمة في الفصل بين السلطات واحترام القانون وحقوق الانسان، أما الدول التي وقعت على أنظمة استبدادية التي تعتمد على حكم الفرد الواحد او الحزب الواحد ولا نجد فيها فصلا واضحا بين السلطات على نحو يهيئ الطريق لاحترام القانون وقدرة كل سلطة للقيام بمهامها الموكلة اليها.

تكمن أهمية البحث عن مقومات تأثير التغيير السياسي على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا وأسباب الفشل وتقييم تلك التغييرات وتأثيرها على المواطن الرواندي.

1. أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تعتمد على مقاربات وجوانب سياسية وامنية وغير ذلك من الجوانب الاستراتيجية في دولة رواندا، وتأثير التغييرات السياسية والاستقرار والتنمية لمساندة المواطن ورفع مكانة الدولة ونهضتها وتطورها.

2. اهداف البحث:

- التعرف على أثر التغييرات السياسية والاستقرار والتنمية في دولة رواندا، ومراحل تطورها.
- التزود بمبادئ وبرامج أثر التغييرات والنهوض الى الأعلى.
- معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين التأثيرات التي نشأت فيها دولة رواندا.
- أثر هذه التأثيرات على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا.
- جمع المعلومات وكل ما يتعلق بالاستقرار والتنمية الشاملة.

3. أهمية البحث:

- لقد أصبحت قضايا أثر الاستقرار السياسي والتنمية تأخذ حيزا كبيرا عند المجتمعات الإنسانية خاصة في دولة رواندا وعامة في دول افريقيا.
- كما أن هذه الأهمية ما وزالت تشكل الهم الأكبر بالنسبة لكافة قطاعات الشعب الرواندي، وقد سبقت هذه التأثيرات العديد من الازمات السياسية التي عانت منها دولة رواندا.

- وتتبع أهمية الدراسة من حيث انها قضية تتعلق بأثر هذه النزاعات على الاستقرار السياسي.

4. مشكلة البحث:

تدور المشكلة المعروفة في هذا البحث حول أهمية تأثير التغيرات السياسية على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا وتأثيرها على التطور والديمقراطية للشعب.

5. أسئلة البحث:

1- ما هي أبرز التطورات السياسية التي شهدتها دولة رواندا في الأخيرة؟

2- كيف أثرت استراتيجية السياسة الأجنبية على دولة رواندا؟

3- ما التحديات والتداعيات للاستراتيجية السياسية الأجنبية في رواندا؟

6. الفرضيات:

1- تواجه دولة رواندا عدة تحديات لأجل التطور السياسي وغيره من الاعتداءات الخارجية والدولية.

2- ساهم الموقع الاستراتيجي على الهيمنة الاستعمارية السياسية في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة رواندا.

3- التغيرات السياسية والاستراتيجية للدول المستعمرة ساهم في ظل الساحة الدولية على التداعيات والتحديات السياسية في رواندا.

7. منهج البحث:

فيما يختص بالمنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل المشكلات ومحاولة كشف الحقيقة استعمل المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي يعتبران طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي للبحوث السياسية.

8. حدود البحث:

1- الحدود الموضوعية: أثر التغيرات السياسية على الاستقرار والتنمية في دولة رواندا.

2- الحدود الزمانية: من بداية القرن 19-21.

3- الحدود المكانية: دولة رواندا.

المبحث الأول: عملية التحول الديمقراطي في رواندا:

بعد انتهاء الحرب الأهلية وأعمال القتل والعنف في يوليو 1994م كانت رواندا في حاجة لعملية شاملة لإعادة الإعمار في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعلاج الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية في جميع المجالات. وفي الواقع أن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن فصلها على المستويين النظري والتطبيقي عن عمليات ومفاهيم، مثل عملية التحديث والليبرالية؛ إذ ترتبط تلك العملية ارتباطاً وثيقاً بتلك المفاهيم في المجالات السياسية والاقتصادية والحريات المدنية¹، وعلى ذلك يتضح أن عملية التحول الديمقراطي يمكن تقسيمها لشقين: شق يشمل عملية التحول الديمقراطي عن طريق الإصلاحات السياسية في الدولة، وشق يشمل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فالإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مكملتان للإصلاحات السياسية بل تعمل على الحفاظ عليها، فهي من أحد عوامل الاستقرار السياسي، وعلى ذلك سيتم الحديث في هذا المحور حول الإصلاحات السياسية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

الإصلاحات السياسية في رواندا:

بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية وتمكنت من السيطرة على رواندا تم تشكيل حكومة جديدة انصب تركيزها على المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، وذلك حتى تتمكن من إنهاء الصراع والانتقال لبناء الدولة والبدء في عملية التنمية. فتم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة عام 1999م، والتي كان يقع على عاتقها تعزيز عملية المصالحة وتهيئة كل السبل لنجاحها، وذلك لتعزيز الوحدة الوطنية. كما تم وضع دستور جديد لرواندا عام 2003م

وتم النص في هذا الدستور على أن جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"، وتم إصدار قوانين تجرم التمييز وأيدولوجية الإبادة الجماعية، وتم منع وتجريم استخدام ألفاظ الهوتو والتوتسي بموجب القانون الجديد، كما تم تجريم أي خطاب له طابع عرقي². ونص الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق انتخابات بها تعددية حزبية، فالمبدأ الذي يحكم رواندا هو: "حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب"، وعلى ذلك فالسيادة الوطنية هي ملك للشعب الذي يمارسها إما عن طريق الانتخاب والاستفتاء أو عن طريق ممثليه. وتبنت الحكومة الرواندية استراتيجية رئيسية لتحقيق السلام تتمثل في إقامة الاتصال بين مختلف الأفراد في المجتمع؛ بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة

¹ / أحمد تهايمي عبد الحي مبادئ السياسة المقارنة، ص 73.

² / بلال النجاء التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، ص 6.

العسكرية وخارجها، وبين الجماعات العرقية المختلفة، وبين الجيش والمجتمع المدني، وذلك لحفظ السلام والتمكن من إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع³. ولإقامة الدولة الرواندية الجديدة تم الاعتماد على أن المؤسسات العسكرية والأمن يجب أن تكون قوية وتمثل ركناً أساسياً في البلاد. كما تم إدخال برنامج جديد لإعادة تدريس تاريخ رواندا يعتمد على التسامح وليس النسيان فقط هذا البرنامج تم اعتماده في معسكرات التضامن (إنغاندو)، وهي معسكرات أقامتها الحكومة بعد عام 1994م وذلك لمحاربة أيديولوجية الإبادة العرقية وإحلال التسامح محل التمييز العرقي، وفي هذه المعسكرات تم دمج مختلف أفراد المجتمع الرواندي للعمل سوياً في مشاريع وأعمال صغيرة جنباً إلى جنب لتكريس التسامح وثقافة تقبل الآخر بدلاً من الفرقة والانقسام والتمييز العرقي. وكانت المشاركة في هذه المعسكرات إلزامية مما جعلها أداة هامة لدمج المواطنين ومختلف الأفراد في رواندا. كما تم إنشاء ما يسمى محاكم المجتمع المحلي (غاتاشاشا) (gacaca) وتمكنت هذه المحاكم من إبعاد الروانديين عن الانقسام العرقي، إذ ذكرتهم بويلات الحرب الأهلية التي عانوا منها، وتم عقد 11000 محكمة محلية للنظر في قضايا الإبادة الجماعية مع إلزام المجتمع المحلي بالحضور، وكانت هذه المحاكم تعقد محاكماتها كل أسبوع، وبذلك ساعدت في الابتعاد عن الانقسام العرقي وجعلت المواطنين يتخلون عن هوياتهم العرقية والاتجاه لتبني الوحدة الوطنية. إلى جانب بعض المبادرات الحكومية الأخرى القائمة على المشاركة المحلية مثل مبادرة (اموغاندا) umuganda وهي مبادرة ذاتية قوامها تقديم المساعدة والعون بين أفراد المجتمع الرواندي بين العائلة والجيران والأصدقاء، وكان لهذه المبادرة دور في إعادة تأهيل المدارس والعيادات والبنية التحتية في المجتمع المحلي. كما تم إنشاء مبادرة (إيميهيغو) imihigo كبرنامج مصمم للمساءلة الحكومة من قبل المواطنين وذلك عن طريق قيام أفراد الدولة والسلطة من جميع المستويات بوضع أهداف علنية لعملهم في إطار جدول زمني محدد، وفي إطار ذلك الجدول وبعد انتهاء مدته يكون المسؤول الحكومي خاضعاً للمراقبة ويمكن الأفراد المجتمع مساءلته بكل شفافية وذلك يضمن الاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين وتلبية تلك الاحتياجات من قبل الحكومة وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين. فضلاً عن برامج الحوار الوطني الذي يتم فيه استعراض حالة الدولة في العام الماضي وتبادل الأفكار مثل برنامج أو ميوشيكيرونو. كما عملت رواندا بعد انتهاء الحرب الأهلية على تمكين المرأة في جميع

³ / آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994، على الرابط <http://www.acrseg.org/41743>

المجالات، فحقوق المرأة تمثل حجر الزاوية في خطط رواندا للتنمية، وقد أصبحت رواندا تمتلك نتيجة لذلك أعلى نسبة عالمية لتمثيل المرأة في البرلمان بقرابة 56% من إجمالي مقاعد البرلمان، وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها كان نتيجة لإدراك الحكومة الرواندية لدور المرأة الرواندية وتضحياتها في إعادة بناء الدولة وهو ما أكد عليه الرئيس بول كاغامي⁴.

وفي دستور رواندا الجديد لعام 2003م تم تحديد المؤسسات الرسمية متمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي سلطات منفصلة عن بعضها وتتمتع بالاستقلالية ولكنها متكاملة. وتم تحديد السلطة التنفيذية متمثلة بمؤسستي الرئاسة، ومجلس الوزراء، ويمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا ويكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء. وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الرواندي ويتألف من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهو السلطة التي تقوم بالتشريع ومن القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور الرواندي. أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية، وتكون منفصلة تماماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري وهي مسؤولة عن ضمان سير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا⁵.

أدركت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي أن كل الجهود السابقة للإصلاح السياسي والتحول للديمقراطية وجهود المصالحة بين أفراد وأطياف الشعب الرواندي يجب أن تشمل دولة رواندا ككل دون أي استثناء، وهو ما تطلب في نظر الحكومة ضرورة إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن الخاصة برواندا، فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت الخطر من الجيش الرواندي والذي كان أغلبيته من الهوتو، ما مثل خطراً أمنياً يمكن أن يقف عائقاً أمام الإصلاحات وعمليات التحديث والتنمية، ووجدت الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيداً عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيشاً وطنياً لرواندا تصبح مهمته الأساسية الدفاع عن الوطن، وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي، منها: أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري، وواجهت الحكومة الرواندية مشاكل عدة في هذا الصدد، منها

⁴ / طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة، على الرابط: <https://cutt.us/RPMWY>
⁵ / آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994، على الرابط <http://www.acrseg.org/41743>

رفض الكثير من أفراد الجيش لعملية التأهيل العسكرية التي تتبناها الحكومة، لكن قيادات الجبهة الوطنية الرواندية وعلى رأسهم الرئيس كاغامي لم يتنازلوا عن فكرة توحيد الجيش الرواندي، واستطاعوا احتواء هذه المشكلة وقامت الحكومة بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي مكنت الجبهة الوطنية الرواندية من مراقبة عملية تكوين الجيش الرواندي الموحد، الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيداً عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي. كما واجهت الحكومة الرواندية مشكلة قلة الموارد لتحقيق هذا الهدف واعتمدت الحكومة لحل تلك المشكلة على تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية لإتمام هذا الهدف ورفضت الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما رفع من معنويات الشعب الرواندي وكون لديه الشعور بأنه صاحب مبادرة، ونجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة الولاء للدولة رواندا وليس الولاء للعرق، وشملت برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش:

التثقيف السياسي، والتأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي في خدمة رواندا، والتأكيد على وحدة الروانديين تاريخياً، مما ساعد على عملية الاندماج وتكوين الجيش الرواندي الموحد⁶.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في رواندا:

قامت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، فالحرب الأهلية في رواندا كان لها آثار مدمرة، فقد زادت من حدة الفقر، ودمرت البنية التحتية، وكان يجب القيام بخطة شاملة من الإصلاحات للنهوض برواندا وجعلها تتخطى وتعالج تلك الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية. وقد قامت الحكومة في رواندا بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي وذلك كما يلي:

- اهتمت الحكومة بالقطاع الزراعي، واعتمدت عليه بشكل كبير، كما عملت على تطويره، وذلك للنهوض بالاقتصاد، فقامت بوضع خطة لتطوير القطاع الزراعي واستعانت بخبراء أجانب تم جلبهم من أجل تحقيق هذا الهدف، كما عملت الحكومة على توفير الأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مخفضة تساعد المزارعين على زيادة الإنتاج، كما وفرت قروضاً للمزارعين بشكل ميسر، وظهرت نتائج تلك السياسات بعد 5 أعوام من الحرب الأهلية، فعلى سبيل المثال نجد أن

⁶ /سمية عبد القادر شيخ محمود إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً، عمران، العدد 20، 2017، ص 156-157.

محصولاً مثل القهوة ارتفعت انتاجيته من 30 ألف طن إلى 15 مليون طن في الخمسة أعوام التالية للحرب الأهلية، كما أن تلك السياسات ساهمت من انخفاض معدلات الفقر في رواندا وذلك بسبب ارتفاع مستوى إنتاج الأغذية، ففي الفترة من 2010 إلى 2014 ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، ويشير الخبراء إلى أن ارتفاع الإنتاجية في قطاع الزراعة أدى لتحقيق الأمن الغذائي، بسبب السياسات التي قامت بها الحكومة من أجل تطوير وإصلاح القطاع الزراعي.

- كما عملت الحكومة في رواندا على جذب الاستثمارات الخارجية بها وذلك بتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وتم وضع قانون جديد للاستثمار، وإنشاء نظام يدعى "الشباك الواحد"، وهو نظام يسهل الإجراءات التي يحتاجها أي مستثمر داخل رواندا، ويمكنه من إنهاء كل الإجراءات التي يحتاجها في رواندا في مكان واحد، خلال بضع ساعات. كما أنشأت الحكومة مجلساً يساعد في أمور الاستثمار، هو المجلس الاستشاري للاستثمار والتطوير. كما قامت رواندا بإلغاء التأشيرة للأجانب مما جعل من العاصمة الرواندية كيغالي واحدة من أكثر العواصم استقبالية للسياح في أفريقيا. كل هذه العوامل ساعدت في جذب المستثمرين للبلاد، إلى جانب جذب السياح إليها، وكان من نتائج تلك الخطط والسياسات لإصلاح الاقتصاد ودفع عجلة التنمية أن ارتفع الناتج المحلي بنسبة 10 أضعاف تقريباً، فالناتج المحلي في رواندا تضاعف في الفترة من عام 1994 إلى عام 2017 من 900 مليون دولار إلى 9.4 مليار دولار تقريباً، ونتيجة للجهود والسياسات الحكومية للإصلاح الاقتصادي تحولت رواندا لأحد أهم الاقتصادات الناهضة بمعدل نمو 7.5% عام 2017، وتم تصنيف رواندا في تقرير منظمة الكوميسا عام 2016 كأول دولة أفريقية جذاباً للمستثمرين ورجال الأعمال⁷.

- كما اهتمت رواندا بمجال التكنولوجيا، فقامت بوضع رؤية لعام 2020 تركز على جوانب عدة منها التكنولوجيا والابتكار، وتضمنت تلك الرؤية ضرورة تطوير المناهج التعليمية في التخصصات التكنولوجية في المرحلة الثانوية وفي الجامعات، وذلك لتسهيل إنشاء شركات

⁷ / بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً، ص 7، 8.

التكنولوجية واستغلال الفرص التي تساعد في تحقيق التنمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁸.

- كما نجد أن الحكومة الرواندية قامت بالعديد من الإصلاحات في المجال الاجتماعي والتي يمكن إجمالها في التعليم والصحة اللذين يمثلان الاستثمار البشري، فالاستثمار البشري من أحد أهم العوامل التي تدفع عجلة الاقتصاد في الدولة، فعندما يتلقى الفرد التعليم الجيد الذي يناسب سوق العمل ويتمشى مع المستوى التكنولوجي السائد، بالإضافة لتلقيه خدمة صحية جيدة بما يضمن أن يكون الأفراد بصحة جيدة فذلك يزيد من قدرتهم على العمل ويرفع من إنتاجيتهم ويسهم في تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد في الدولة، وقد اهتمت حكومة رواندا بالتعليم والصحة وذلك كما يلي : فقد أعلنت في عام 2015 أنها ستفق نسبة تقدر بـ 20% تمتلك رواندا خزان مائي ضخم، وبيئة متنوعة، وتتمتع بمرتفعات وغابات طبيعية كانت حاجزا طبيعيا ضد العديد من التهديدات الأمنية، كما تعتبر رواندا بلد زراعي أساسا اقتصادها مبني على حرفتي الزراعة والرعي، بالإضافة إلى أن الدول الغربية تستورد منها البن، حيث يعد أول سلعة تصديرية فهو يساهم بـ 18% من الدخل القومي، ويأتي الشاي في المرتبة الثانية، إضافة إلى الخشب والماشية.

العوامل الداخلية في تخلف رواندا:

- مخلفات الحرب الأهلية عام 1994: حدثت الإبادة الجماعية في رواندا في سياق من الحرب الأهلية، نتيجة الصراع على السلطة والثروة) عبر الزمن، وبلغ عدد ضحايا هذا الصراع أكثر من 800.000 شخص، وشارك في المأساة أكثر من ربع مليون شخص. وكنتيجة محتملة لهذا الصراع ذكر صندوق النقد الدولي أنه بعد الإبادة الجماعية مباشرة حصل هناك انهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، وحصل شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية.

- إنتاجية القطاع الفلاحي في تراجع مستمر: تشغل الزراعة أكثر من 90% من القوى العاملة، لكنها كانت قطاعا بدائيا مكتفيا بالإنتاج للاستهلاك العائلي، والأراضي الصالحة للزراعة لا تكفي لكي تكون

⁸ / الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ص 86.

مصدر رزق قار لكل الروانديين بسبب ارتفاع معدلات الولادة، والمساحة المخصصة للمراعي لا تتجاوز 350 ألف هكتار ومعظمها من نوعية رديئة وهو ما يجبر الفلاحين على الاستغلال غير العقلاني لأراضيهم، من خلال الاستخدام المفرط للأسمدة، وما لهذه الطريقة من آثار سيئة على إنتاجية الأراضي الفلاحية.

- **ضعف القاعدة الاقتصادية:** تعتمد رواندا أساسا على إنتاج وتصدير القهوة والشاي، وهذا لا يكفي لبناء اقتصاد قوي، مما يستوجب بذل الجهود لتوسيع القاعدة الاقتصادية وخاصة من حيث المواد المصدرة، ويبقى الغاز الطبيعي المتوفر في بحيرة كيفو، المورد الطبيعي الهام الذي تمتلك منه البلاد احتياجات كبيرة تقدر بحوالي 60 مليار متر مكعب، إلا أنها لم تستقطب الاستثمارات اللازمة من حيث الاستكشاف والاستغلال.

- **تراجع جودة رأس المال البشري:** تعتبر الأمية العائق الأهم في تحديث الاقتصاد الرواندي ف 48% من الروانديين لا يعرفون القراءة والكتابة علاوة على سوء التغذية وانتشار الأمراض الخطيرة كالملاريا وفيروس (الإيدز). وهو ما يعيق تطور القطاعات الاقتصادية الهامة التي تحتاج إلى موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة.

العوامل الخارجية في تخلف رواندا:

الدور الاستعماري: كان بداية الانتداب الألماني على رواندا في عام 1885، وبعد انهزام ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى، وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي سنة 1916، ولقد كانت سياسة بلجيكا تشبه سياسة ألمانيا المبنية على التفريق والتقسيم من أجل إحكام السيطرة منذ البداية قامت باستحداث عاصمة إدارية واقتصادية جديدة مقرها (bujumbura)، والإدارة الثانية غير مباشرة عاصمتها في بوروندي تعمل مع قادة وجهاء محليين في ظل النظام البلجيكي، وعليه كان نمط الإدارة البلجيكية الاستعمارية هناك غير مباشر باستخدام مشايخ ورؤساء التونسي الحكام التقليديين ما سمح للتونسي بفرض إدارتهم على الهوتو.

- **المديونية الخارجية:** عانت رواندا من مشاكل حادة منها معدلات عالية من الملاريا والإيدز، وعدم الحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء، وهو ما نتج عنه الاعتماد المفرط على الديون والمساعدات الخارجية، والتي تغطي 40% من ميزانية الحكومة وتصل إلى (20-18) من الناتج المحلي

الإجمالي كما أنتجت الموازنة والعجز التجاري المتكرران، مستويات عالية من الديون الحكومية والخارجية.

- **حواجز عديدة لا تسهل التجارة الخارجية:** معظم التجارة الخارجية لرواندا تتم عن طريق البر وهو ما يتطلب تكاليف باهظة للتصدير أو التوريد، نظرا للبعد الموانئ البحرية للبلدان المجاورة، علاوة على افتقار البلاد شبكات السكك الحديدية التي تربط رواندا بجيرانها، فحالة الطرقات السيئة التي تربط رواندا بتنزانيا تعتبر كلفة إضافية لا تشجع على تصدير المواد المصنعة في رواندا، ولا على توريد المواد الأولية.

نستج أن حالة التخلف التي عرفتتها رواندا في كافة مناحي الحياة، كانت نتيجة عوامل داخلية وخارجية، منها الصراع العرقي على الثروة والسلطة، بين قبائل أقلية التوتسي وقبائل الأغلبية الهوتو، وجر البلاد إلى حرب أهلية نتج عنها جرائم الإبادة الجماعية، التي كان لها الأثر الاقتصادي والاجتماعي المدمر للحياة في رواندا، ما جعلها تعتمد على الديون والمساعدات الخارجية، لكن سرعان ما أدركت أن الخروج من حالة التخلف، والتخلص من آثار حرب الإبادة الجماعية يكون فقط باعتماد سياسات ومخططات تنمية عقلانية تسهم في نمو اقتصادها وتحقيق ازدهارها، فما هي أهم المخططات التنموية والإستراتيجيات التي تبنتها رواندا في بناء مسارها التنموي ؟، ذلك ما نحاول الإجابة عنه من خلال المحور الثاني.

المبحث الثالث: العوامل الرئيسية في نهضة رواندا:

نتطرق في هذا المحور لأهم العوامل الداخلية والخارجية، التي حددت المسارات العامة في نهضة رواندا، والفرص المتاحة التي على أساسها تحتكم إليها مخططات التنمية.

أ) العوامل الداخلية: هناك عناصر مهمة يمكن أن تعيد بناء الدولة وفقا للنظريات السياسية المتعلقة بالنزاعات والحروب الأهلية، وهي: الأمن والاستقرار الإنعاش الاقتصادي، والمقصود بالأمن والاستقرار بناء الدولة ديمقراطيا، وعودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليا إلى وطنهم، ونزع سلاح الميليشيات، ودمجها ضمن عناصر قوات الأمن والشرطة، والمقصود بالإنعاش الاقتصادي إعادة بناء وتحويل الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر ومنع نشوب النزاعات من خلال استعادة عمل مؤسسات الدولة وتطبيق القانون:

- العدالة الانتقالية وتعزيز المصالحة الوطنية بمحاكمة جميع المتهمين بالتخطيط للإبادة الجماعية، وقد تضمنت عملية المحاكمة جبر الضرر لكل شخص وقع عليه أذى من الجرائم المرتكبة والعمل على إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن، من خلال دمج القوات العسكرية غير النظامية وتسريح بعضها، فتم العمل على زيادة حجم الجيش الجديد وميزانيته، وذلك بالتوازي مع تحويل عقيدة الجيش من عقيدة الولاء العرقي والعصبية، إلى عقيدة الولاء الخاص للدولة الرواندية ككل.

الاهتمام بالتعليم: أولى رئيس رواندا "بول كاجامي" أهمية قصوى للتعليم، وفرض مدة إلزامية حددت في 12 سنة من التعليم المجاني، واستبدل نظام تقديم المدرسين من الأقدمية نحو معيار نسبة النجاح وأقر زيادة مستمرة في ميزانية التعليم، فبعد أن كانت 17% سنة 2013، أصبحت 22% في سنة 2018، وقد ورد في تقرير جودة التعليم لعام 2014 الصادر عن اليونسكو أن رواندا من أفضل ثلاث (3) دول في تجربة النهوض بالتعليم وتعتمد الدولة على مجانية التعليم الأساسي، ووضع خطة لمحاربة ظاهرة التسرب المدرسي ولمحو الأمية الرقمية، أسست حكومة رواندا نظام "تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التعليم"، وهو نظام يستبدل وسائل التعليم والكتب التقليدية بمنصات الكترونية، وقد تعزز هذا النظام بإطلاق قمر صناعي يضمن الخدمات التكنولوجية الفعالة والسريعة في التعليم.

- دور القيادة السياسية في نهضة رواندا: بعد تسلم الرئيس "بول كاجامي" الحكم أطلقت الحكومة خطة قومية (رؤية 2020) تغطي الآجال الاقتصادية المختلفة، فالهدف على المدى القريب هو تكوين الثروات وتقليل الاعتماد على المعونات والديون الخارجية عبر سن مجموعة من الإجراءات الضريبية وتشجيع الاستثمار في البلاد، وأعاد بناء البنية التحتية، أم الهدف الثاني متوسط الأجل، فيتمثل في التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تطوير التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى المدى البعيد، فتهدف الرؤية إلى تعزيز روح المبادرة الخاصة، وخلق طبقة وسطى من المستثمرين المحليين قادرة على خلق الثروة والمساهمة في تطوير اقتصاد البلاد.

الاقتصادي الرواندي مخططات الإنعاش والإنجازات التنموية رواندا بلاد زراعية بالأساس، حوالي 85% من اقتصادها زراعي، وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة 35% من إجمالي المساحة، وتحتل الفاصوليا وحدها 21.5% من هذه الأراضي، وهي تحتل المرتبة الثانية من إنتاجها في إفريقيا، ثم تأتي بعدها زراعة الذرة البيضاء ب 15% من الأراضي الصالحة للزراعة، كما تعد البلد الحادي عشر في العالم من

حيث إنتاج البطاطا الحلوة أما زراعة البن فلا تشغل سوى 3% من الدخل القومي ويأتي الشاي في المرتبة الثانية من المواد المصدرة.

إن الحديث عن الاقتصاد الرواندي يجب النظر إلى قبل وبعد سنة 1994، إذ تميز الوضع في السابق بالديكتاتورية وشدة المذابح، فقد عرفت رواندا دمارا وانهيارا اقتصاديا كليا، أما بعد ذلك فقد تميز الوضع بالمصالحة وعودة الثقة تدريجيا أي ارتفاع نسب النمو نوعا ما، وفق الإحصائيات المقدمة، فخلال إحدى عشرة سنة (بين 1994 و 2005) حققت رواندا الكثير مقارنة مع العديد من الدول الإفريقية وبفترة الأزمة، حيث وصل إنتاجها الداخلي الخام في عام 2004 حوالي 1.82 مليار دولار والذي كان يقدر ب 0.75 مليار دولار في عام 1994، وحسب التقارير الإستراتيجية حققت الدولة نمو جميع القطاعات مقارنة بفترة الأزمة، إذ عرف قطاع تربية الماشية تزايد من 1995 إلى 2005 من 11 مليار فرنك رواندي إلى أكثر من 30 مليار، ويعود ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة، أما الصناعة والتي تحتل 20% من الإنتاج الداخلي الخام، وصلت حسب تقرير البنك الدولي في جوان 2005 نسبة النمو المتوسطة إلى 7%.

قصد الخروج من حالة التخلف وتحقيق نهضتها تبنت رواندا عديد المخططات والإستراتيجيات التنموية، إذ تم وضع خطة لتطوير الزراعة، وجلب خبراء أجانب لأجل ذلك، ونشأت شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية ومكتبا للتصدير ونقل المحاصيل، ووفرت الأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مشجعة، وقدمت قروضا ميسرة للمزارعين، لتظهر نتيجة ذلك خلال خمسة (05) سنوات فقط، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من 30 ألف طن بعد الحرب إلى 15 مليون طن بعد الأعوام الخمسة التي تلت الحرب، وأصبح يعمل أكثر من 70% من سكان رواندا في القطاع الزراعي، ولذلك انخفضت مستويات الفقر عندما ارتفعت إنتاجية الأغذية، فمن عام 2010 إلى عام 2014 ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، بزيادة 60%.

من أهم البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الرواندية، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الجديد الذي استهدف ثلاث مجالات (1) تنمية المناطق بما في ذلك الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه وري والأنهار والتلال وتكثيف الإنتاج المحصولي الحيواني (2) سلاسل القيمة الخاصة بالصادرات القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وأنشطة ما بعد الحصاد القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتنمية أنشطة الأعمال

الزراعية (3) تغذية السكان الأكثر ضعفا وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، بما في ذلك تمكين المرأة من كافة حقوقها.... بالإضافة لذلك تم تبني برنامج رؤية عام 2020، حيث تحدد هذه الرؤية أهداف رواندا الإنمائية طويلة الأجل، وتقوم هذه الرؤية على التسيير العقلاني الرشيد، وتنمية الموارد البشرية، والاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، وتطوير البنية الأساسية، والزراعة التي يقودها السوق إلى جانب التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتسعى الحكومة إلى تحويل البلاد من اقتصاد محدود الدخل وقائم على الزراعة إلى اقتصاد موجه نحو الخدمات بحلول عام 2020.

ب) بالنسبة للعوامل الخارجية في نهضة رواندا، يمكن القول أنه بفضل النمو الاقتصادي تحولت رواندا إلى واحدة من الدول العشر الأكثر استقطابا للمستثمرين في إفريقيا، وأعلن بنك أفريقيا الجنوبية في تقرير له نهاية عام 2015، أن رواندا احتلت المركز التاسع بقائمة أكثر الدول استقطابا للمستثمرين في القارة الإفريقية، وبحسب التقرير فإن رواندا وإثيوبيا وردتا لأول مرة ضمن قائمة الدول العشر الأوائل، واعتمد البنك الإفريقي في تقريره على معايير مختلفة مثل: حجم السوق، والنتائج القومي الخام النمو الاقتصادي وجودة مناخ الاستثمار، إضافة إلى ارتفاع إيرادات السياحة حيث بلغت أكثر من 400 مليون دولار في عام 2016 فقط، وفق تقرير حكومي رسمي، تحتل السياحة حاليا 43% من الدخل الإجمالي للبلاد.

عملت الحكومة الرواندية على تشجيع الاستثمارات الخارجية، من خلال وضع قانون جديد للاستثمار، ونشأت ما يعرف الشباك الواحد الذي يمكن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضع ساعات، كما عملت على تأسيس مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، وألغت رواندا التأشيرة للجميع الأجانب، سواء كانوا أفارقة أم أوروبيين، وهذا ما جعل العاصمة كيغالي أكثر العواصم الإفريقية استقبالا للسياح الأجانب وقد ساهمت هذه الممارسات والخطط في تطور الإنتاج الداخلي الخام عشرة أضعاف في غضون 13 سنة، فبعدما كان لا يتعدى 900 مليون دولار سنة 1994، أصبح يناهز 9.14 مليار دولار سنة 2017، وتحولت رواندا إلى واحدة من أهم الاقتصاديات في العالم.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

يمكن القول تم التوصل الى بعض النتائج وهي:

- الاستعمار ومخلفاته في سياسات التقسيم العرقي للمجتمع الرواندي، أثر سلبا على الامن الإقليمي وزاد من الضغوط على الموارد المحلية.
- الأزمة الرواندية أدت الى تدهور وتأثيرات وتغيرات سياسية على الاستقرار والتنمية في الداخل والخارج.
- التأثير السياسي والاقتصادي عدى الى زيادة النفقات وأزمة هادة للدولة الرواندية.

2. التوصيات:

ومن أبرز التوصيات مما يأتي:

- يجب على دولة رواندا والدول الافريقية والعمل على تعزيز الحوار مع الآخرين الذين يريدون زعزعة كل نظام دولة، من اجل إيجاد حلول سلمية لكل الازمات.
- من الضروري تحسين ودعم ظروف كل محتاج داخل الدولة وخارجها من خلال دعم المساعدات الإنسانية وتعزيز البنية التحتية في جميع المناطق الضعيفة.
- يجب التركيز على مصلحة الدولة والتعاون مع المنظمات الدولية لتأمين الدعم اللازم لحل الازمات والمشاكل الأخرى.
- تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في عملية السلام والمصالحة مما يساعد من قدرة البلاد على مواجهة التحديات الناتجة من الازمات.

الخاتمة:

إن دولة رواندا مرت بحروب أهلية طاحنة، قتل فيها الكثير من الشعب الرواندي، إن تأثير التغيرات السياسية على الاستقرار والتنمية، على ربط المسارات العامة ونهضة الدولة والخيارات التنموية ومدى نجاح الدولة في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والمقارنة بالأنظمة الاستبدادية

على حالة النهوض التنموي والاستراتيجيات المترتبة والمتبعة في التصرف العقلاني لموارد الدولة، وبعد ذلك تحولت دولة رواندا واحدة من الدول الرائدة في افريقيا، واستطاعت تحقيق المصلحة العامة ونبتذ الخلاف والتنتهي عن الانقسام والتمييز وبدأ العمل من أجل النهوض وتحقيق التنمية والاستقرار والازدهار.

المراجع:

¹ / أحمد تهامي عبد الحي: مبادئ السياسة المقارنة.

² / بلال النجاء: التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً.

³ / آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994، على الرابط

<http://www.acrseg.org/41743>

⁴ / طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة، على الرابط:

<https://cutt.us/RPMWY>

⁵ / آية حسين محمود، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994، على الرابط

<http://www.acrseg.org/41743>

⁶ / سمية عبد القادر شيخ محمود إشكالية بناء جيش وطني موحد في مجتمع منقسم مناطقياً، عمران، العدد 20، 2017.

⁷ / بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً.

⁸ / الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.



